

الشبان المصريون

ود وظائف الشركات الأجنبية

لحضرة الأستاذ راضى أبو سيف راضى بك

مراقب مصلحة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية

لهذا الموضوع أهمية خاصة فى نظرى ، لأنه يتناول حالة شبان الأمة ومستقبلهم بقدر ما يتناول حالة الثقافة العامة فى البلاد . لذلك أريد أن أعالجه فى شىء من الصراحة التى إن آلمت بعض أبنائنا وخيبت آمال آخرين ، فهى الصراحة التى لا بد منها عند تشخيص المرض بغية الوصول إلى الدواء الناجع والشفاء الأكيد . وأظن أنه خير لنا أن نعرف عبوبنا فنعالجها ونبرأ منها ، من أن نتعامى عنها بدافع من الغرور أو الكبرياء فندعها تستفحل وتستمرى على العلاج .

إن مصلحة العمل التى أشرف بإدارتها تحمل جانباً كبيراً من عبء توظيف الشبان المتعلمين ، وهى فى هذا أشبه ما تكون بالتاجر الذى تعرض عليه أنواع كثيرة من السلع ، فىرى من واجبه أن يكون دقيقاً فى انتقاء أحسنها وأجودها وأقربها إلى رغبات عملائه وحاجاتهم وأهوائهم . ومن واجبه فى الوقت عينه أن ينقل ملاحظات هؤلاء العملاء ورغباتهم إلى أصحاب المصانع والمتجعين ليضعوها موضع العناية ويصوغوا منتجاتهم على هواها . وما دامت بضاعة مصلحة العمل هى الشبان المتعلمون وكفاياتهم ، فمن واجبنا أن ننقل إلى القائمين بإعداد الشباب ، وإلى الشباب نفسه ، آراء من يقتنضهم ويطلبونهم من أصحاب الأعمال ومديرى المتاجر والشركات

إن البطالة بين الشبان هى مشكلة اليوم ، وقد كان الواجب أن تكون مشكلة الأمس ، وأن نكون فى يومنا هذا قد فرغنا منها لنهباً لغدٍ صالح نافع ، بدلا من أن نبدد حاضرتنا فى مداواة علة عجيبة ذات وجهين متناقضين : هما ضالة عدد المتعلمين بالنسبة إلى عدد السكان ، وكثرة العاطلين بين هذا العدد لضئيل

وأرجو ألا نغفل فى تفسير كلمة البطالة إلى حد أن نتوهم أن البطالة قد تفشت وتفاقت حتى أضحت خطراً على حالة البلاد الاجتماعية أو نذيراً بانقلابات تهدم كيان المجتمع المصرى . وكذلك لا يحسن أحد أن البطالة قاصرة على مصر وحدها ، إذ الواقع أنها العلة التى تشكو منها أمة كثيرة

ومع ذلك كله فإن علينا أن نتدبر الأمر قبل استفحاله . وبخاصة إذا كانت بلادنا غير محرومة من الموارد السحية التي لو أحسن استثمارها واستثمارها لكفلت عيشا رغدا لشبابنا جميعا ، متعلمين أو غير متعلمين .

وإذا ذكرت الموارد فلست أعنى الزراعة وحدها . فإن بلادنا ميدان خصب للتجارة والصناعة بدليل ما نراه من نجاح الأجانب في استثمارها وتكوين ثروات عظيمة فيها .

نحن إذن في حاجة إلى خلق جيل جديد نحسن توجيهه وبعث روح النشاط فيه ، ونروضه على الانتفاع بكنوز بلادنا التي لا زال مغلفة أو غير مستفلة ، لئلا نكون لمواردنا الاقتصادية أن تسير الزيادة المطردة في عدد السكان .

قلت إنى سأعرض ما هدتنى إليه تجارب العمل وما كشفت لي مكابدى الطويلة لهذه المشكلة ، على القارئين بأعداد الشباب وعلى أرباب الأعمال ، فلا تكلم أولا عن التعليم وأثره في صلاحية الشباب للأعمال .

إن من أهم العوامل في انتشار التعطل بين المتعلمين عدم تمشي نظم التعليم مع حاجة البلاد من الوجهتين الصناعية والتجارية ، أو بالأحرى عدم التوازن بين العرض والطلب . فنحن نرى الإنبال شديد على كليات الحقوق والآداب ، ونجد وفرة في خريجيها تزيد على ما تحتاج إليه المحاكم والمدارس . لكن لا نجد الكفاية من الخبراء في الكيمياء وأعمال التعدين والميكانيكا والعزل والنسيج والصباغة وما يمت إليها بصفة ، فلا يملك أصحاب الأعمال بل الحكومة تقديمها إلا استمداد أولئك من الخارج بنفقات باهظة ومرتبات عالية . وإن كثيرين من أصحاب الأعمال ليرتددون على مصلحة العمل كل يوم طالبين الترخيص باستقدام فنيين أجانب والسماح لهم بالإقامة في مصر لخدمة أعمالهم ، ونحن نجد أنفسنا مضطرين إلى تحقيق رجائهم لأن الفنيين المصريين لا وجود لهم ، أو هم — على أحسن وجوه الظن — قلة ضئيلة لا تسد حاجة أرباب الأعمال ، ولا تتوفر فيهم الخبرة ولا المرونة . ولا يقل عدد الأجانب الذين سمح لهم بالعمل في مصر في خلال السنة الماضية عن الألف ، وهم من الخبراء الأكفاء في النسيج وفي الصباغة وفي التعدين وفي شتى الشؤون الكيميائية والهندسية ، بل في حياكة الملابس وتزيين الشعر وخدمة الفنادق ، وما إلى ذلك كله من أعمال لو التفت إليها المصريون لسهلت عليهم دراستها وتسخن لهم اتقانها .

لسنا نكره أن تنمو ثقافة بلادنا بترديد عدد خريجي الجامعات ، لكننا لا نريد أن يكون هذا التزايد على حساب النهضة الصناعية والتجارية . إنما نريد أن تكون تنمية الناحية الثقافية متمشية كما قلنا مع حاجة البلاد في الميدان الصناعي والاقتصادى ومع مقدرتها على الاستفادة من أولئك الخريجين ، حتى يكون إلى جانب التعليم والثقافة عمل وإنتاج وإثمار ، لا أن يحصل

الشاب على الشهادة ثم لا يجد لها فائدة عملية ولا يستطيع أن يفتح بها باباً من أبواب العمل والارتزاق. وليس الضرر قاصراً على تعطله وانسداده باب الرزق في وجهه، بل هناك ضرر أبلغ وأشد، هو تلك الحالة النفسية المؤلمة التي تعتريه وتلازمه بسبب التعطل، والتي تجعله ناعماً على المجتمع متربصاً به متبرهاً بكل شيء فيه .

ليس معنى مطالبتنا بتوجيه التعليم إلى الناحية العملية الانتاجية أننا نريد وقف حركة التعليم في البلاد أو الحد منها ، بل نحن نريد اتجاهها جديداً يمكن المتعلم من العمل ، ويسمح بنمو الصناعات وازدهارها واستخدام أكبر عدد من الأيدي العاملة فيها . ولهذا فضله في رفع مستوى حياة الشعب كله ، ولا يرتفع هذا المستوى ما دام الآباء يزجون بأبنائهم في كليات الجامعة دون أن يبالوا ضعف استعدادهم للدراسة أو لنوع معين من الدراسات، وكل هم الآباء والأبناء هو الحصول على الوظيفة الحكومية عقب التخرج ، وهيهات أن تتسع دواوين الحكومة لكل راغب وكل خريج .

ليس عجيباً أن نسبة من تعدّهم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر من نظيرتها في بريطانيا العظمى ذات الثروات الهائلة والتجارات العظيمة التي تغطي العالم كله؟ ونحن مع هذه الوفرة في الحقوقيين ودارسي التجارة لا نزال نستورد من الخارج مهندسين وخبراء في مختلف الشئون. كم وددت أن يتطور نظام التعليم عندنا بحيث يسد الحاجة ويفيدنا عن هذا الاستيراد ويكفي متعلمينا شر التعطل، وكما ازداد مروراً كلما ازداد ما أراه من التفات بعض القائمين على أمر التعليم إلى هذه الناحية وفي طليعهم حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المعارف . وإلى لأرى من الخير أن أنبههم بجانب ذلك ، إلى وجوب تمرين الشبان على بعض الدراسات العملية — مع دراساتهم النظرية — لأننا نسمع بين حين وآخر أن خريجي المعاهد الصناعية تنقصهم الممارسة العملية وأنهم تعودوا العمل في مصانع ومعامل تختلف في جوها وفي إدارتها عن المصانع العادية ، وبذلك يعسر عليهم بعد التخرج أن يسايروا حياة العمل في المصنع فلا يجدون بداً من الوقوف كغيرهم على أبواب المكاتب الحكومية يطلبون الوظيفة. أتيج لي في خلال الشهر الماضي أن أرى عدداً من الشبان المتخرجين في المدارس الصناعية بين يدي أحد رؤساء الشركات الكبرى وقد عرضوا عليه ليختار بعضهم للعمل في مصانع الشركة ، قال لي وأدهشني أنا ومن كانوا معي أن رأينا منهم من يأنف أن يؤدي عملاً يدوياً في المصنع ! ومن يعتذر عن ضعفه وعجزه بأن مدة تمرينه في المدرسة لم تكن كافية . وقد أيد الاختيار هذا الاعتذار ، ففشل أكثرهم في تنفيذ "تصميم" وضعته الشركة وقام بتنفيذه عمال عاديون لم ينالوا حظاً من التعليم المدرسي .

إن البلاد اهتمت فيما مضى بالتعليم النظري وحده ، وأرسلت بعثات كثيرة كان نصيب التعليم العملي منها ضئيلاً .

وأقل ما يمكن أن تصنعه الحكومة في سبيل تدريب خريجي المعاهد الصناعية وضمن إعدادهم — إذا صعب عليها إرسال بعثات للتمرن في الخارج — أن تتفق مع المصانع الكبرى على تدريب طلاب هذه المعاهد في خلال سنوات الدراسة أو قبيل تخرجهم، حتى إذا حصلوا على الشهادات لم يكونوا غرباء على المصانع وأعمالها، ولا عاجزين عن المساعدة في تلك الأعمال مساهمة ناجحة مفيدة لهم ولأصحاب الأعمال .

لقد حضر إلى مصر منذ سنوات أحد كبار أعضاء البرلمان البريطاني فها له ما رأى من حالنا الشاذة، حالة بلادٍ عدد القارئ والكاتبين فيها قليل، وعدد متعلميها العاطلين كثير ! وأدهشه ما عرف من خريجي مدارسنا ومعاهدنا الصناعية فصرف التعليم في مصر بأنه هرم معكوس، لأن العرف جرى على أن تخشى نسبة خريجي الجامعات مع نسبة عدد المتعلمين ومع حاجات البلاد الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها .

ولتكلم عن السبب الثاني للبطالة وهو قلة دراية شبابنا باللغات الأجنبية : إن أهم الأعمال الحرة في بلادنا من صناعية وتجارية، لا تزال في أيدي الأجانب، وأعمال البنوك والشركات وغيرها، لا تزال تديرها باللغات الأجنبية .

ولسنا نريد أن نخلو فقطال شبابنا بأن يصلوا في العلم باللغات الأجنبية إلى حد مساواة أصحابها أو سبقهم، إلا أننا لا نستطيع أن نصبر إلى الأبد على إهمال لغة البلاد في دفاتر وحسابات ومراسلات هذه الشركات والبنوك، وعلى ما نراه من اضطراب الحكومة حين تريد فحص أعمال ومراجعة حساباتها إلى البحث عن موظفين يتقنون اللغات الأجنبية .

هذه حالة تستوجب البحث والعلاج، وإذا كان يهم البلاد ألا تضع عمرا قليل في سبيل الاستثمار الأجنبي بل هي ترى في تشجيعه خيرا لها وجلبا لرخائها ورفعاً لمستوى المعيشة فيها، فإن مما يحقق لها ولاأجانب من أصحاب الأعمال هذه الأغراض جميعا أن تجد لغة البلاد سبيلها إلى شركاتهم وبنوكهم، وأن تسود هذه اللغة في مخاطباتها وحساباتها، لأن هذا يفتح مجال العمل لعدد عظيم من الشبان المصريين المتعطلين، ويكون له أثره المأمود في تقوية التعاون والرفع المتبادل بيننا وبين زلائنا الأجانب .

فإذا وصلنا إلى هذا، بل إلى إعفاء طلاب وظائف الشركات والبنوك من شرط الدراية باللغات الأجنبية، فهذا لا يمتننا من أن نلج على الشاب وعلى القارئ بالتعليم أن يعنوا كل العناية باللغات الأجنبية، لأننا تقدم تقدمنا يتوقف إلى حد كبير على تتبع حركات التقدم الفكري في البلاد الأخرى وعند أصحاب اللغات الأخرى .

وهنا لا بد لي من كلمة أوجهها إلى "عمالتي" في حركة توظيف الشبان المتعطلين، وهم حضرات أصحاب الأعمال الذين أسمع منهم الشكوى المتكررة من قصور شبابنا، فأقول لحضراتهم إن هذا القصور لا يجوز أن يمنعهم من فسخ المجال أمامهم للتمرن على الأعمال

الفنية ، ولست أنكر أنى رأيت من كثير من حصراتهم استعدادا كريما في هذا الباب ، وإنما أرجو أن يكون لدى الجميع مثل هذا الاستعداد ومثل هذه الرغبة في التعاون ، حتى لا يضطروا تفاهم العطل بين الشبان الى مثل ما لحأت اليه حكومة تركيا من تدخل في حرية الاستخدام والعمل إذ سنت في سنة ١٩٣٣ قانونا يقصر عددا من المهن على الأتراك دون أن يشاركهم أجنتي فيها ، كمهنة السمرة ، وصناعات الحديد والخشب ، والمباني ، والأعمال الكيميائية ، والتصوير الشمسي ، وصنع الملابس والقبعات وغيرها .

بقى السبب الثالث من أسباب البطالة ، وهو عندى أهمها ، إذ أن مرجعه الى الشبان أنفسهم . ذلك هو قلة اعتمادهم على أنفسهم وضعف روح المغامرة والإقدام فيهم . وتفصيلهم الوظيفة الحكومية ذات المرتب الثابت المضمون على العمل في الميادين الأخرى التي تقتضى منهم جهدا أوفر واحتمالا للمسؤوليات أكبر ، وإيثارهم ما في الوظيفة من استقرار في القاهرة أو غيرها من المدن ، ينالونه عن طريق الرضاء والامتناع ، وما حول الوظيفة من مظاهر مغرية وأبهة جذابة .

وإنى لأذكر في هذا الصدد شابا نجحت في إقناع إحدى الشركات الأمريكية الكبرى بقبوله في خدمتها بمرتب هو ضعف ما تعطيه الحكومة لأمثاله ، ولم تتأخر الشركة عن أن تكون سخية في دفع نفقات انتقاله الى مركزه ، بالريف . فما كان أشد ألمي حينما علمت أنه تنهى عن قبول هذه الوظيفة لاشئ سوى أن الشركة رفضت أن تنص في تعاقدها معه على منحه إجازات واسعة كإجازات موظفي الحكومة ولم تقبل أن تتعهد له بمعاش سخيم كمعاش الحكومة ، مع أنه كان قادرا لو أرضى الشركة بحسن عمله على أن ينال منها الإجازات المعقولة ، وكان في وسعه أن يحل مشكلة المعاش بأن يؤمن على حياته لدى إحدى شركات التأمين . وكأنما ظن هذا الشاب أن الشركة هي المحتاجة إليه أشد الحاجة ، فله أن يشط في الطاب ويعلو في الاشتراط قبل أن يؤدي لها أية خدمة وقبل أن تعرف عن كفاءته وأخلاقه شيئا . ونسى هذا الفتى كما نسي أمثاله أن الحكومة وإن كانت سخية في منح الإجازات فإن الموظف فيها قد يقضى السنين الطوال ويؤدي زهرة الشباب قبل أن يصل إلى المرتب الذي عرضته الشركة .

هذه فيما رأيت وجرت أهم أسباب البطالة بين الشبان ، وهذه أساليب الإصلاح ، أنلخصها مرة أخرى في العناية بنظام التعليم وتعديله بحيث يوجه الشبان توجيها عمليا مفيدا ، ثم بث روح الاعتماد على النفس واحتمال المسؤوليات بين شبابنا ، ثم الحد من الامتيازات والمنح الكثيرة التي تمنح للموظفين الحكوميين فتكون سببا في تهافت الجميع على وظائف الدواوين . يوم يتم لنا هذا كله يتناقض هذا الجيش الكبير من المتعطلين ، ونأخذ بأسباب حياة جديدة قائمة على التافه في العمل ، والتسابق الى النجاح ، والخير يومئذ مكفول لهذا الوطن بإذن الله .

راضى أبو سيف راضى